العدد (1739) السنة السابعة - الخميس (4) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

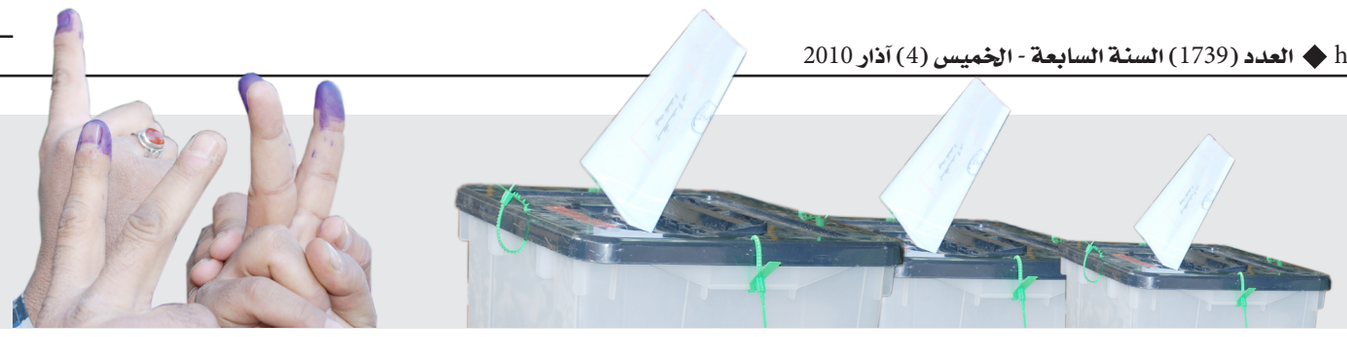

3

الطريق إلى الانتخابات

اليوم بدء التصويت الخاص .. ومناشدة دولية للمشاركين بإحترام نتائج الانتخابات

بغداد/ المدى

وسط توقعات للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والبعثة الاممية في العراق بتأخر اعلان نتائج الانتخابات العامة عن الاعوام السابقة بسبب شمول شرائح لم تكن مشمولة بالاقتراع سابقا،

يتوجه اليوم الخميس نحو(٨٠٠) الف ناخب من عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي والمعتقلين والعاملين والراقدين في المستشفيات في عموم البلاد للادلاء بأصواتهم واختيار مرشحيهم في (٤٥٠) مركزا انتخابيا تضم (١٧٠٠) محطة اقتراع ضمن عملية التصويت الخاص التي تسبق انتخابات الخارج التي تبدأ الجمعة والانتخابات العامة المقرر اجراؤها الاحد المقبل،

وفيما ناشد رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق (أد ملكرت) الفائزين والخاسرين من الكيانات السياسية والمرشحين احترام ما ستسفر عنه الانتخابات المقبلة من نتائج، أعلنت البعثة الأممية (يونامي) عن عزمها نشر (١٣) فريقاً تابعاً لها، لمراقبة الانتخابات في عموم محافظات العراق .

وتوقع عضو مجلس المفوضية القاضي قاسم العبودي خلال مؤتمر صحفي عقد على هامش افتتاح اكبر مركز لإدخال البيانات والعد في الشرق الاوسط حضرته عدد من وسائل الاعلام"ان يتأخر اعلان النتائج هذا العام اكثر من الانتخابات السابقة لعدة اسباب منها ان الانتخابات الحالية اعتمدت مبدأ الحركة السكانية والسماح لنحو مليون ناخب للادلاء باصواتهم عن طريق التصويت المشروط، الى جانب التصويت الخاص وتصويت الخارج الذي يستمر ثلاثة ايام، الامر الذي يعني ان تستغرق الانتخابات وقتا اكبر قبل اعلان نتائجها".

واكد العبودي" ان السبب الآخر في التأخير يعود لاستعمال المفوضية نظام التمثيل النسبي بكل تعقيداته التي تلقي بظلالها على العملية الانتخابية برمتها".

من جانبه، قال رئيس اللجنة الأمنية المكلفة بحماية الانتخابات العراقية الفريق أيدن خالد أن"الأجهزة الأمنية دخلت في حالة الطوارئ استعدادا لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة"، مؤكدا انه"سيتم السماح لمنتسبي الأجهزة الأمنية باستخدام العجلات العسكرية في التنقل للوصول إلى مراكز التصويت الخاص".

وقال خالد إن"الأجهزة الأمنية دخلت في حالة الإنذار القصوى استعدادا لإجراء الانتخابات فضلا عن أنها نشرت عناصر من الجيش والشرطة في جميع أنحاء العراق"، مؤكدا أن"أربع عشرة فرقة من الجيش العراقي، وعددا من فرق الشرطة الوطنية ستشارك في حماية الانتخابات البرلمانية".

ودعا خالد"منتسبي الأجهزة الأمنية إلى عدم التجمهر أمام المراكز الانتخابية يوم غد الخميس وعدم التزاحم في الصفوف"، لافتا إلى أن"المفوضية لن تسمح لأي منتسب في الأجهزة الأمنية بالتصويت إذا لم يتوفر اسمه في السجل الانتخابي".

يذكر أن الانتخابات التشريعية العراقية والتي تبدأ بالتصويت الخاص بمنتسبي الأجهزة الأمنية السجناء والراقدين في المستشفيات يوم غدا الخميس المصادف الرابع من شهر آذار الحالي الذي يسبق التصويت العام المقرر يوم الأحد المقبل المصادف السابع من آذار يشارك فيها بحسب إحصاءات المفوضية ١٦٥ كياناً سياسياً ينتمون إلى ١٢ ائتلافاً انتخابياً.

وكانت الحملة الدعائية للمرشحين والكيانات السياسية بدأت يوم الجمعة الماضي في عموم المحافظات العراقية.

بدورها أعلنت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) عن عزمها نشر نحو (١٣) فريقاً تابعاً لها، لمراقبة الانتخابات في عموم محافظات العراق، مبينة ان (١٨،٩) مليون ناخب يحق لهم المشاركة في الانتخابات التشريعية.

البعثة الاممية اكدت أن مفوضية الانتخابات ستعلن نتائج الانتخابات في جميع محطات الاقتراع بعد إجراء عمليات العد والفرز داخل المراكز، فيما اعتبرت منسقة البعثة في المفوضية (ساندرا ميشيل) أن قيام المفوضية بطباعة (سبعة ملايين) ورقة اقتراع إضافية (مسألة طبيعية)، مبينة أن عملية التصويت ستتخللها أخطاء، الأمر الذي يرتب وجود أوراق بديلة إضافة إلى تعرض كميات من الأوراق للتلف خلال نقلها إلى العراق.

وكان عدد من الكيانات السياسية الكبيرة قد ابدت قلقها من قيام المفوضية بطباعة هذه الاعداد من اوراق الاقتراع، مشككة باحتمال استخدامها لتغيير نتائج الانتخابات .

وأوضحت منسقة بعثة الأمم المتحدة أن"عدد العراقيين في (١٦) دولة في العالم ستنظم فيها الانتخابات غير معروف، لذلك عمدت المفوضية إلى وضع أكثر من مليون ورقة اقتراع إضافية، مبينة أن الانتخابات الماضية لعام ٢٠٠٥ شهدت مشاركة ٣٠٠ ألف ناخب خارج البلاد".

وشددت ميشيل على أن المفوضية"اتخذت الكثير من التدابير والآليات للحد من عمليات التزوير والخروج بنتائج شفافة ونزيهة، إلا أنها قابلة للطعن في محكمة التمييز التابعة للمفوضية بعد الإعلان النهائي عنها نهاية الشهر الحالي".

واثنى الممثل الاممي على الجهات التي قامت بارسال مراقبين الى العراق، لافتا الى أن نحو (٥٠٠) مراقب دولي سينتشرون في ارجاء البلاد، فضلاً عن (٢٥٠) الف مراقب محلي للتأكد من التزام الجميع بالقواعد الانتخابية، مشيدا بدور الاتحاد الاوروبي الذي بعث (١٠٠) مراقب لهذه الانتخابات وهو ماعده دليلا على دعم الاتحاد الاوروبي للعملية الانتخابية في العراق وجزءاً من الاهتمام الدولي به .

يذكر أن بعثة الأمم المتحدة (يونامي) تم تشكيلها مبدئياً بموجب القرار (١٥٠٠) الصادر عن مجلس الأمن في العام(٢٠٠٣)، ولمدة عام واحد، لتوحيد أنشطة الأمم المتحدة في العراق، وقد بدأت البعثة عملياتها في ١٥ أيلول ٢٠٠٣ بكادر يضم أكثر من (٣٠٠) موظف، لمساعدة الحكومة العراقية على إجراء الانتخابات البرلمانية بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وعي الناخب

كاظم الواسطي

من خلال متابعة سير الدعاية الانتخابية الأخيرة، نشهد، هنا وهناك، بعض التصريحات التي تتناول الآخر المشترك في الانتخابات بالاتهام المباشر، ومحاولة التسقيط بتفسيرات وتأويلات تعكس ضعفاً واضحاً في معايير السلوك الانتخابي، وعدم الاهلية في فهم قواعد المنافسة الانتخابية البعيدة عن الاساءة المباشرة لشخص المرشح من قوائم منافسة . إن الانتخابات ليست الهدف الأول والأخير في النظم الديمقراطية الناشئة، بل أن العملية السياسية في هذه النظم تستدعي التعاطي مع الانتخابات معياراً من بين مجموعة من المعاييروالمبادئ، ينبغي أن تتوافر في الفرد والمجتمع، لتكون القاعدة السليمة التي تبنى عليها العملية الانتخابية، وتنتظم في رحابها . وما عانينا من إشكاليات وتعقيدات في السياسة وبناء مؤسسات الدولة في الفترة التي أعقبت الانتخابات السابقة، يؤشر خللاً واضحاً في تلك المبادئ . إن العملية الانتخابية السليمة التي تجرى بعد عهود طويلة من الاستبداد، وسياسات التهميش والاقصاء،تتطلب ثقافة جديدة مقطوعة الصلة باخلاقيات الاستبداد، وتشوهاته السياسية والاجتماعية . ثقافة تنبذ العنف، والكراهية ، والنفاق، والاساليب الحرباوية في التفكير والسلوك، والخوف من الآخر..وغيرها من مركبّات التسلط التي عملت مؤسسات الاستبداد السابقة على تعميقها في بناء شخصية(اللامواطن) العراقي يومذاك، ثقافة تعتمد الحوار إسلوباً في حل الخلافات بين الأفراد والجماعات، والتفاهم طريقة للتوصل إلى الشراكة والعمل المثمر في الخدمة العامة.

إن غياب مثل هذه الثقافة عن عقول الكثير من سياسيينا دمر جسور الثقة فيما بينهم، وانعكس بشكل واضح على الأداء الحكومي والبرلماني، وانتج جملة من التعقيدات والصعوبات البالغة التأثير على حياة المواطن والمجتمع.

إن وعي المواطن بحقوقه التي ضمنها له الدستور، وتنمية ثقافته بحقوق الانسان وتفرعاتها المختلفة، وما تعنيه الديمقراطية كنظام حكم، وثقافة للمجتمع، هو المعيار الحقيقي لانتخابات تفرز الأصلح والأنفع لهذا المواطن، الذي سيقطع، بصوته النوعي، الطريق على من هم دون مستوى المسؤولية، وأن مثل هذا المواطن لا يخشى من احراج المرشحين الذين منحهم صوته، ومحاسبتهم على ضعف الاداء، وتجاوزهم على العقد الضمني الذي اعلنوا عنه في برامجهم، ووعودهم الانتخابية، أمام ناخبيهم، وهذا ما ينبغي أن لا يحصل في الانتخابات القادمة، كي لا يتكرر مثل هذا النمط من لا مبالاة الكتل السياسية في اختيار مرشحيهم – بعضهم متهم بالارهاب وسرقة المال العام والقتل–، في نظام القائمة المغلقة السابق، الذي تحكمت به المحاصصة الطائفية، واللهاث المارثوني وراء المناصب، والمصالح الفئوية الضيقة، من دون اعتبار لمصالح المواطن وخياراته، مما يجعل الاتهامات المتبادلة،إلى حَد التسقيط، مسألة طبيعية في مثل هذه الأجواء من فقدان الأهلية في اختيار المرشح المناسب، وعدم الثقة التي ترتبت على آليات الترشيح المغلق، بدوافعه التنافسية المعروفة.

ومن المؤكد أن قسماً من هذه الأجواء سينتقل إلى ما بعد الانتخابات القادمة، بسبب قيام بعض الاحزاب والمرشحين، غير المؤهلين، بافساد قسم من الناخبين، الجاهلين بقيمة دورهم الانتخابي القادم، وشراء أصواتهم، وتسييس البعض الآخر لطقوس الناس وشعائرهم، واستثمارها لأغراض انتخابية، فضلا عن تدخلات دول الجوار التي تشكل اليوم خطراً حقيقياً على العملية السياسية في العراق، وعلى مستقبل العراق نفسه. فمتى يعي السياسيون، في هذه البلاد الجريحة، مسؤولياتهم، ويكونوا بمستوى عطاء البلاد ؟ إن وعي الناخب لمصلحته الحقيقية، ولحقوقه التي كفلها له الدستور في المشاركة، والمراقبة، ونزاهة التصويت، هو الذي يحدد مسار العملية السياسية، ويكشف مدى صدقية المرشحين فيما يطرحون.. ويوعدون.

الحكومة العراقية تدعو الناخبين لدعم جهود المفوضية لانتخابات نزيهة

بغداد/ المدى

حثت الحكومة الناخبين العراقيين على المشاركة الواسعة في الانتخابات التشريعية المزمع اجراؤها في السابع من اذار الجاري.

وقال بيان صادر عن المكتب الاعلامي لمجلس الوزراء حصلت المدى على نسخة منه ان المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ اكد ان الحكومة العراقية تدعو جميع المواطنين الى المشاركة الواسعة بالانتخابات من اجل مستقبل افضل. كما دعا الدباغ المواطنين الى دعم المفوضية المستقلة للانتخابات في جهودها لاجراء انتخابات نزيهة وشفافة ومنع اي محاولات للتزوير او شراء الاصوات من قبل البعض الذي يسعى لتخريب العملية الديمقراطية في العراق.

واكد الدباغ ان الحكومة تدعو الجميع لنشر الوعي بين الناخبين من اجل اجواء انتخابية تنافسية شريفة تعطي فرصا متساوية للجميع.

أكثر من نصف مليون عنصر أمني لحماية الانتخابات في العراق

بغداد تشهد استنفاراً امنياً كبيراً استعداداً للانتخابات

بغداد/ المدى

استنفار امني كبير تشهده العاصمة بغداد استعدادا للانتخابات النيابية المرتقبة ، اذ كشفت قيادة عمليات بغداد عن نشر اكثر من ١٦٠ الف عنصر امني في عموم مناطق العاصمة لضمان اجراء الانتخابات وسط اجواء امنية مستقرة.

وسيتم بموجب الخطة الامنية عزل بغداد عنبقية المحافظات حيث تقرر "غلق مداخل ومخارج العاصمة من الساعة العاشرة مساء ليوم السادس من اذار ولغاية الساعة الخامسة صباحا ليوم الثامن من اذار."

وينظر الى الانتخابات البرلمانية القادمة على انها اختبار لنجاح العراق في ترسيخ الديمقراطية واقرار الامن في وقت تستعد فيه القوات الامريكية للانسحاب من البلاد.

وكان مصدر في قيادة عمليات بغداد قد اكد في وقت سابق ل المدى من ان قوات من الجيش و الشرطة العراقيين وجهاز المخابرات العراقي ستقوم بمهمة حماية الانتخابات وان دور القوات الامريكية "سيكون استشاريا في تقديم المعلومات وتقديم المعونة الطبية فقط."

واضاف المصدر ان القوات الامنية لوزارة الداخلية البالغ عددها اكثر من ٥٠٠ الف فرد وقوات وزارة الدفاع البالغة ١٤ فرقة عسكرية ستكون "كافية لحماية الانتخابات في جميع المراحل."

رأي عام

الانتخابات تفتح أبواب الأمل للمغتربين العراقيين

> يشهد العراق هذه الأيام الإستعداد للإنتخابات النيابية الثانية والتي يتم التحضير لها على قدم وساق. يتفانى فيها المرشحون في استمالة الناخبين العراقيين من كل مكان في العالم لترشيحهم للوصول إلى المجلس. وتعد هذه الإنتخابات هي الثالثة التي تتم في ظروف غير طبيعية فلا زالت القوات الأميركية مرابطة في العراق بعد دخولها عام ٢٠٠٣ وأطاحتها للنظام السابق. وتكمن أهمية هذه الإنتخابات في أنها تعطي فرصة للناخب العراقي في الداخل والخارج بالمشاركة في التصويت والتعرف على أسماء المرشحين في القوائم المعروضة واختيار المرشح الأفضل لهم .

واشنطن/ وكالات

وتتم عملية الفرز في الإنتخابات القادمة بإشراف المفوضية العليا المستقلة والتي هي هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحايدة تخضع لرقابة مجلس النواب ولها المسؤولية الحصرية في تنظيم الإنتخابات والإستفتاءات وتحديد مراكز الإقتراع والإشراف عليها. وقد قامت المفوضية هذا العالم بتحديد أماكن مراكز الإقتراع في مختلف أنحاء الولايات وحددت التاريخ ٥، ٦، ٧ مارس من الشهر الحالي لإجراء الإنتخابات وذلك لإعطاء أكبر عدد ممكن من العراقيين فرصة المشاركة واختيار من يريدون أن يمثلهم.

العراق... انتخابات مصيريَّة

وتحدث سربست المفتي المشرف العام على الإنتخابات في الولايات المتحدة الأميركية عن الإستعدادت والتحضيرات التي تقوم بها الموفوضية لإستقبال الناخبين أيام الإنتخاب فقال: "قمنا بتحديد ٩ مراكز للإقتراع مقسمة على ٦ ولايات أميركية وتشمل ميشغن وكاليفورنيا وواشنطن وتكساس وأليغوني وأريزونا. وقمنا بإرسال دعوات للإعلاميين والصحفيين لمباشرة أيام الإنتخابات كما أشرفنا على عمل ندوات في بعض المدن كمدينة ديترويت وواشنطن دي سي لإعطاء الناس صورة عن سير الإنتخابات وتوعيتهم بأهمية الإنتخابات وضرورة الذهاب لصناديق الإقتراع والشروط الواجب توافرها في الناخب والمستندات المطلوبة التي يجب توفيرها عند التصويت".

وعن المعوقات التى واجهت المفوضية قال مفتي:"عدم القدرة على تحديد مراكز توزع العراقيين في أميركا كانت من أكبر المعوقات أمامنا حيث لا يتواجد العراقيين في كل الولايات والمدن بنفس النسب وكان لابد من وجود بحث لمعرفة أماكن تمركزهم استطعنا تحديد ذلك في بعض المدن والولايات والبعض الأخر للأسف لم نصل له وبالتالي تم تحديد أماكن مراكز الإقتراع نسبة إلى تحديد وجود أكبر عدد ممكن من العراقيين في تلك المدن". ثم أضاف: "وبالتالي عدد المصوتين يحدد عدد المراكز كما ويحدد انتشار مراكز الإقتراع".

وبيّن سربست المفتي بأن مراكز الإنتخاب تتميز بالحيادية الشديدة والمتمثلة في وجود مراقبين دوليين الذين سيتابعون سير الإنتخابات مع وجود تغطية أعلامية كبيرة من الإعلام المرئي. أما فيما يخص التزوير فقد أكد بأن هناك وسائل جديدة للحد من التزوير مع عدم استبعاد وجوده ولكن بنسب قليلة.

عراقيون في الولايات المتحدة

وفي هذا السياق وبالرغم من الظروف السيئة والمعقدة التي يعيشها العراق إلا أنه ومن منطلق الواجب الوطني فإن معظم العراقين في أميركا متحمسون للإنتخابات حتى وإن كان الواقع العراقي لا يرضي طموحهم وحوالى أكثر من ٨٥٪ من الجالية العراقية سيذهبون لمراكز الإقتراع أغلبيتهم من الطبقة المثقفة ومن مختلف الولايات وكنا قد إلتقينا عدد من العراقين في أميركا من مختلف الولايات للوقوف على آرائهم حول الإنتخابات والمشاركة في عملية الإقتراع.

السيد ضياء السعداوي ٥٧ عاما ليبرالي مقيم في واشنطن حاصل على بكالوريوس علوم فيزيائية وصاحب مكتبة عربية تعد من أهم المكتبات العربية في أميركا قال: "على الرغم من أن العراق متخم بالجراح إلا أنه لابد من الذهاب للإنتخاب. فالإنتخاب واجب وطني على كل عراقي وعراقية وحق من حقوق المواطنة".

وأضاف قائلا: "الوضع العام في العراق ليس الوضع المثالي الذي كنا نتمناه ونأمله ولكن لابديل، البديل الوحيد هو الإرهاب وحرب أهلية لذلك لابد من السير في الطريق الوحيد والتغيير سيأتي بالتدريج فالأمل موجود". أما عن الديمقراطية في العراق اليوم فرأى سعداوي أن الديمقراطية شيء جديد على الشعب العراقي الذي لم يمارسها يوما في السابق لذلك تحتاج إلى وقت كي تنضج كما يؤمن بنزاهة الإنتخابات والنتائج التي ستصدر عنها وسيقبلها كونها اختيار الشعب الذي لن يختار إلا من يريد أن يمثله. وقال: "أنني لن أختار على أساس ديني أو طائفي ولكن سأختار من يخدم مصلحة البلد والشعب أولا، لا من يخدم مصلحة الحزب".

أما الدكتور لؤي بحري ٧٥عاما ليبرالي دكتور علوم سياسية في جامعة تينيسي وموجود حاليا في ولاية فلوريدا قال أنا من المؤيدين للإنتخابات وضرورة التصوت فهي الطريق السليم لبداية التغيير، الوضع الموجود وضع صعب ولكن لابد للتغيير أن يأتي ولن يأتي بين ليلة وضحاها ولكن المسألة تأخذ وقتا طويلا ولن يكون ذلك إلا من خلال المشاركة في الإنتخاب لاختيار الشخص المناسب الذي سيمثل البلد ويخدم مصلحة البلد والشعب". وأيّد بحري الإتجاهات اللاطائفية واللاحزبية واللاعنصرية القائمة على خدمة مصلحة البلد وتساهم في عملية بناء البلد وتقدم خدمات لكل الشعب العراقي بكافة أطيافه.

الدكتور عباس كاظم ٤٣ عاما دكتور العلوم السياسية في جامعة ستافورد وكاتب في جريدة العالم الديمقراطية مقيم في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا، أكد على المشاركة في التصويت في الإنتخابات المقامة وأن ٨٠٪ من الجالية العراقية المقيمة في كاليفورنيا سوف تشارك في التصويت كونه حق كفله الدستور العراقي لهم وأنه نابع من حس وطني تجاه بلدهم. وأشار إلى أن التصويت سيكون لصالح من لديه القدرة على استيعاب المرحلة المقبلة ولديه توجهات وطنية أكثر منها دينية. شخصيات لديها عقليات متفتحة نحو التجديد والتطور وليست اهتمامات وتوجهات طائفية أو عرقية.

وعن الديمقراطية يقول عباس كاظم: "المسألة ستأخذ وقت والناس الآن أكثر وعيا من ذي قبل فالعراق الآن يسير نحو الديقراطية على الرغم من أنه مثقل بالجراح ولكن المستقبل أفضل فالتجربة ما زالت حديثه عليه والتطور آت لا محالة". كما رأى أن هناك تغييراً حقيقياً حدث في المجتمع العراقي أفضل من ذي قبل فقال: "العراق يشهد تطورا سريعا في كل المجالات الأدبية والصحافة والسياسة وحرية التعبير عن الرأي ويتم تداول السلطة بشكل سلمي ولدينا حكومة منفتحة. ولا يشكك كاظم بنزاهة نتائج الإنتخابات ولا بحياديتها فالإنتخابات السابقة لم تشهد أي تزوير وذلك على حد تعبيره.

من جهته أعرب السيد رحمان الجبوري، ٤٥ عاما والذي عمل لفترة في العراق على تدريب الكوادر البشرية كما أنه مدير برامج الشرق الأوسط في الصندوق الوطني للديمقراطية ويقيم حاليا في واشطن دي سي، عن أهمية الإنتخابات للمغتربين قائلا : " أن الإنتخاب للمغترب شيء جيد ومطلوب ويجعله دوما على تواصل مع بلده، والمغترب دوما لديه معلومة عن الحياة السياسية في الخارج وشيء جيد أن تترجم في داخل بلده فلابد من المشاركة في التصويت ونحن نتحضر لهذا الحق الوطني المكفول لكل عراقي في الداخل والخارج ولا يجب التفريط به، ومقاطعة الإنتخابات لن تجدي نفعا ولن تصلح التغييروالإصلاح الذي نأمله فأفضل طريقة للتعبير عن الرفض للسياسة الحالية هو البحث عن بدائل أفضل وذلك لن يكون إلا من خلال صناديق الإقتراع".

ورأى جبوري أن العراق اليوم لديه غلاف من الديمقراطية فالتجربة لا زالت في أولها وهناك أخطاء ولكنها حتما أفضل من ذي قبل وتخطو نحو الطريق الصحيح حيث أن الفرد أصبح أكثر حرية في التعبير عن رأيه ويستطيع أن ينتقد ويتحدث بدون خوف لأن التجربة الماضية كانت قاسية وذلك على حد تعبيرهد الجيد الذي يقوده حتى الأن نحو الديمقراطية الثقافية ولا يتم اختيار الرئيس حسب مصلحة البلد وإنما حسب اتجاهاته الدينية والطائفية، فالمسألة لازالت متعثرة والتجربة تعاني لذلك أنا أطالب بتغيير قواعد اللعبة السياسية ولو بالقوة وهذا يحتاج إلى وقت".